● أخبار قصيرة

لا داعي للقلق بشأن تعامل أميركا مع زبائن النفط الإيراني

ردًا على المخاوف من أن تدخل الولايات المتحدة، نظرًا لسيطرتها على النفط الفنزويلي، في صفقات مع زبائن إيران الدائمين مثل الصين، قال وزير النفط: نحن ملمون بمجال عملنا، ولا داعي للقلق بشأن هذه الأمور.
وقال محسن باك نجاد حول احتمال انخفاض أسعار النفط العالمية، ومخاوف من أن يكون سعر بيع النفط الإيراني أقل من الحد الأقصى للميزانية: سوق النفط سوق حيوية.
وأوضح: تحديد الأسعار الأساسية، بناءً على مؤشرات عالمية خارجة عن سيطرتنا، يعتمد على متغيرات خارجية. وأضاف: تتغير قدرتنا على التغير والتنسيق مع المشترين النهائيين موسمياً وفقاً لتكاليف التشغيل وظروف العرض والطلب في السوق. وأكد: توجد مؤشرات مختلفة فعالة في تحديد الأسعار، ولا شك أن زملاءنا يأخذون هذه المؤشرات في الاعتبار ويسعون إلى تحقيق أفضل سعر للبيع.

تحييد ٩٠٪ من تأثير العقوبات على النقل البحري

قال الأمين العام لرابطة الملاحة البحرية الإيرانية: إن الإدارة الكفوءة أحبطت فعليًا التهديدات المرتبطة بالعقوبات المفروضة على قطاع النقل البحري الإيراني.
وأوضح مسعود بلمه حول آخر تطورات وضع النقل البحري في إيران: أنه عقب فرض عقوبات الأمم المتحدة تحت مسمى «آلية الزناد»، والحملات الإعلامية التي رافقتها بهدف فرض تهديدات جديدة على قطاع الملاحة في البلاد، لم يطرأ أي تطور من شأنه تهديد الأنشطة الجارية لهذا القطاع. وأضاف: أن أي تشديد جديد للعقوبات لم يحدث، مشيرًا إلى أن ماكان قائمًا سابقًا تحت عنوان «آلية الزناد» لايزال ساريًادون تغيير. وأكد أن الكفاءات الإيرانية، بفضل إدارتها الفعالة في مجال اللوجستيات البحرية، تمكنت من تحييد أكثر من ٩٠٪ من التهديدات الناجمة عن العقوبات.

قريباً.. عرض سفينة إيرانية جديدة في بحر قزوين

سيتم في الأسبوع الجاري عرض سفينة إيرانية جديدة في بحر قزوين.
أعلن ذلك كاظم جلالي في اجتماع حضره رجال أعمال إيرانيون في معرض "روبلاستيكا" للبتروكيماويات في موسكو، وقال: إن أقصر الطرق وأكثرها اقتصادية في الوقت الحاضر لأورسيا، لاسيما روسيا، للوصول إلى الأسواق العالمية، هو ممر الشمال - الجنوب. وأوضح: أن هذا المسار البالغ طوله ١٧ ألف كيلومتر، يخفض الطريق من مومباي بالهند إلى قناة السويس واستوكهولم ٧ آلاف كيلومتر. وأوضح: إن مشروع نقل الغاز الروسي عن طريق إيران من المشاريع المهمة للتعاون الثنائي بين إيران وروسيا. وتابع: إن السفارة الإيرانية في موسكو تسعى لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية لاسيما التمهيد لدخول القطاع الخاص الإيراني قطاع البتروكيماويات في روسيا.

أكبر مصفاة لمكثفات الغاز في العالم

«نجمة الخليج الفارسي» نبض إمدادات البنزين ورمز للثقة الوطنية

أعلن المدير التنفيذي لمصفاة "نجمة الخليج الفارسي" عن توطين إنتاج المحفزات المستخدمة في عملية إنتاج البنزين في هذه المصفاة، قائلاً: بفضل الإنتاج المحلي لهذه المحفزات، تم توفير ١٥٠ مليون دولار للبلاد؛ وهو إنجاز هام يُعدّ رمزاً للثقة الوطنية بالنفس وكفاءة المتخصصين المحليين في الصناعات المتقدمة.
وقال وحيد قانعي فرد، أمس السبت، في معرض حديثه عن الدور الاستراتيجي لهذه المصفاة في تزويد البلاد بالوقود: من أهم إنجازات هذه المصفاة في السنوات الأخيرة توطين إنتاج المحفزات المستخدمة في عملية إنتاج البنزين؛ وهي محفزات كانت تُستورد سابقاً من فرنسا والولايات المتحدة.
وصرح قائلاً: اليوم، تُنتَج هذه المحفزات الاستراتيجية بالاعتماد على الخبرة الفنية للخبراء المحليين وتعاون الشركات المعرفية في البلاد، وقد ساهم هذا الإجراء؛ بالإضافة إلى تعزيز أمن الطاقة، في توفير أكثر من ١٥٠ مليون دولار لاستيراد هذه المحفزات من الخارج. وأضاف: تُعتبر المحفزات من المنتجات بالغة الأهمية والاستراتيجية في الصناعات العالمية، ولا تمتلك سوى قلة من الشركات التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها؛ لكن بفضل جهود النخب الإيرانية في السنوات الأخيرة، تم كسر حاجز عدم القدرة على إنتاج المحفزات في بلادنا.
وأوضح: تُستخدم اليوم أنواع مختلفة من المحفزات في صناعات النفط والغاز والبتروكيماويات وبعض الصناعات الكيميائية الأخرى، ويُستخدم معظمها في صورتها الصلبة. وتابع: بصفتها أكبر مصفاة لمكثفات الغاز في العالم، تلعب هذه المصفاة دورًا استراتيجيًا في أمن الطاقة الإيراني، إذ تُزوّد البلاد بأكثر من ٤٠٪ من احتياجاتها من البنزين.
وفي إشارة إلى الطاقة التشغيلية لمصفاة "نجمة الخليج الفارسي"، صرّح قانعي فرد: يتم نقل أكثر من ٤٥٠ ألف برميل من مكثفات الغاز من حقل بارس الجنوبي للغاز إلى هذه المصفاة يوميًا عبر خط أنابيب قطره ٣٦ بوصة وطوله ٣٨٨ كيلومترًا. وأضاف: يُعدّ هذا المجمع، الذي يُكرّر نحو ٦٠٪ من مكثفات حقل بارس الجنوبي للغاز، إحدى الركائز الأساسية لسلسلة إنتاج وإمداد الطاقة في البلاد.

بفضل توطين إنتاج المحفزات المستخدمة في عملية إنتاج البنزين تمّ توفير ١٥٠ مليون دولار للبلاد، وهو إنجاز هام يُعدّ رمزاً للثقة الوطنية بالنفس وكفاءة المتخصصين المحليين

إنتاج ٤٤ مليون لتر من بنزين "يورو ٥" يومياً

وصرح المدير التنفيذي لمصفاة "نجمة الخليج الفارسي" بأن المصفاة تنتج أكثر من ١٠ منتجات مختلفة، قائلاً: يتم إنتاج أكثر من ٤٤ مليون لتر من بنزين "يورو ٥"، و١٠ ملايين لتر من الكيروسين، و٤ ملايين لتر من وقود الطائرات، ونحو ٢٠٠٠ طن من الغاز المسال؛ بالإضافة إلى منتجات أخرى مثل الكبريت والهيدروجين وأنواع مختلفة من النفتا يومياً. وأكد أن "إنتاج البنزين وفقاً لمعيار "يورو ٥" يُسهم بشكل كبير في الحد من الملوثات البيئية وتحسين جودة استهلاك الوقود في البلاد".

الأمونيا؛ وقود المستقبل

وأعلن قانعي فرد عن بدء تنفيذ مشروع إنشاء وحدة إنتاج الأمونيا في هذه المصفاة، قائلاً: سيتم تشغيل هذه الوحدة خلال السنوات الثلاث المقبلة بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ ٤٢٠ ألف طن من الأمونيا، باستثمار قدره ٢٣٠ مليون دولار.
وأضاف: تُعرف الأمونيا بأنها وقود نظيف ومستقبلي، وسيُدرّ تشغيل هذه الوحدة أكثر من ١٠٠ مليون دولار من عائدات العملات الأجنبية للبلاد سنوياً.
وقال المدير التنفيذي لشركة "نجمة الخليج الفارسي" لتكرير النفط: يعمل حالياً أكثر من أربعة آلاف شخص بشكل مباشر في هذه المصفاة، ويلعب هذا المجمع دوراً هاماً في الازدهار الاقتصادي وخلق فرص العمل في محافظة هرمزغان.
يذكر أن مصفاة مكثفات الغاز "نجمة الخليج الفارسي" تقع على بُعد ٢٥ كيلومتراً غرب مدينة بندرعباس. وباعتبارها واحدة من أهم المشاريع الاستراتيجية في صناعة التكرير في البلاد، فإنها تحتل مكانة خاصة في تحقيق أمن الطاقة في إيران.

رئيس لجنة الخدمات الفنية في غرفة التجارة الإيرانية:

توحيد سعر الصرف يصبّ في مصلحة الصادرات والاقتصاد الوطني

أكّد رئيس لجنة الخدمات الفنية والهندسية والإنشاءات في غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية، علي نقوي، أن التوجه نحو توحيد سعر الصرف، وكل إجراء يؤدي إلى إزالة الريع المرتبط بالعملة، يصبّ في مصلحة الصادرات وفي نهاية المطاف في مصلحة الاقتصاد الوطني.
وقال نقوي، في مقابلة مع وكالة الجمهورية الاسلامية للأنباء "إرنا": أن وجود أسعار صرف متعددة ألحق أضرارًا بالاقتصاد والتجارة في البلاد. وأوضح: أن الإلغاء الكامل لتعدد أسعار الصرف والانتقال إلى سعر صرف موحّد يؤدي بطبيعته إلى إزالة الريوع والامتيازات غير العادلة. وتابع: أن الحكومات السابقة، بذريعة تقديم العملة التفضيلية، سعت إلى تحقيق استقرار في أسعار السلع، إلا أن هذا الهدف لم يتحقق عمليًا، حيث استمرت أسعار السلع في مسار تصاعدي رغم اعتماد هذه السياسة.
ولفت رئيس لجنة الخدمات الفنية والهندسية والإنشاءات إلى أن فئة محددة استفادت من نظام تعدد أسعار الصرف لتحقيق مكاسب خاصة، في حين لم يجن المستهلك النهائي أي فائدة حقيقية من هذه العملات. وأوضح: أن اعتماد سعر صرف موحّد يساهم في تسهيل عودة عائدات العملة الناتجة عن الصادرات إلى البلاد، مؤكدًا أن أي إجراء من شأنه تحسين الصادرات ينعكس إيجابًا على مختلف القطاعات الاقتصادية، ويؤدي في المحصلة إلى تعزيز النمو الاقتصادي. وشدّد نقوي على ضرورة تنسيق جميع المؤسسات الاقتصادية الحكومية فيما بينها، بما يضمن تنفيذ السياسة النقدية الجديدة بالتكامل مع دور القطاع الخاص. وأكد على أهمية تيسير إجراءات التصدير، مشيرًا إلى أن إزالة العوائق وتسهيل العمل في هذا القطاع، من خلال إصلاح الهياكل القائمة، من شأنه دعم نمو الصادرات في مجالات متعددة.
واختتم نقوي بالتأكيد على أن البلاد تمتلك طاقات تصديرية واسعة، مشددًا على ضرورة تحديد احتياجات الدول المجاورة وتعزيز قطاع الخدمات الفنية والهندسية، لما لذلك من دور كبير في تحقيق عائدات عملة مرتفعة للاقتصاد الإيراني.

إصدار تراخيص لمحطات طاقة شمسية بقدرة ٨٨٠٠ ميغاواط

أعلن محافظ طهران عن التنفيذ الواسع النطاق لمشاريع الطاقة الشمسية في المحافظة، وقال: إنه تم إصدار تراخيص لمحطات الطاقة الشمسية بقدرة ٨٨٠٠ ميغاواط.
وصرح محمد صادق معتمديان، في مقابلة مع وكالة مهر للأنباء، قائلاً: يُعدّ تطوير محطات الطاقة الشمسية والمتجددة، كإحدى الاستراتيجيات الرئيسية للحكومة الرابعة عشرة في مجال الطاقة، ضرورة حتمية، نظراً لارتفاع مستوى تلوث الهواء في محافظة طهران.
وفي إشارة إلى سياسات الحكومة الرامية إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، قال معتمديان: بدلاً من بناء محطات الطاقة الحرارية، تُركز الحكومة على تطوير الطاقات النظيفة والمتجددة، وينبغي أن تكون طهران رائدة في هذا المجال.
ووفقاً لمحافظ طهران، فقد شهدت المحافظة استثمارات كبيرة في مجال الطاقة الشمسية خلال العام الماضي. واستناداً إلى أحدث الإحصاءات التي قدمتها لجنة الطاقة بالمحافظة، تم إصدار تراخيص لبناء محطات طاقة شمسية بقدرة ٨٨٠٠ ميغاواط تقريباً. ومن هذا المبلغ، دخلت حوالي ١٠٠٠ ميغاواط مرحلة التنفيذ، وتم توفير الأراضي والتراخيص والعقود اللازمة لها.

التجارة الخارجية لإيران تتجاوز الـ٩٤ مليار دولار

أعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية، في تقرير لها، بأن إجمالي حجم التجارة الخارجية لإيران خلال الأشهر العشرة الماضية بلغ ٩٤ مليارًا و١٢٣ مليون دولار.
وأفادت مصلحة الجمارك بأن إجمالي التجارة الخارجية للبلاد خلال هذه الفترة بلغ ٩٤ مليارًا و١٢٣ مليون دولار من حيث القيمة، و١٦٣ مليونًا و٢١٣ ألف طن من حيث الوزن.
وسجلت التجارة الخارجية انخفاضًا بنسبة ١١/٣٦٪ من حيث القيمة، مقابل ارتفاع بنسبة ٢٪ من حيث الوزن. وخلال هذه الفترة، تم تصدير ١٣٠ مليونًا و٣٦ ألف طن من مختلف السلع إلى دول عدة، بقيمة ٤٥ مليارًا و١٥ مليون دولار، مسجلة زيادة بنسبة ١/٤٤٪ من حيث الوزن، مقابل تراجع بنسبة ٦/٣٪ من حيث القيمة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.
وخلال الأشهر العشرة الماضية، استوردت إيران ٣٣ مليونًا و١٧٧ ألف طن من السلع بقيمة ٤٩ مليارًا و١٠٧ ملايين دولار، ما يمثل زيادة بنسبة ٤/٦٪ من حيث الوزن، وانخفاضًا بنسبة ١٥/٦٪ من حيث القيمة، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.